الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الأصابع تشير مرة أخرى إلى " وزيرستان "

د. عبدالله المدني
اكاديمي-البحرين

يبدو أن منطقة وزيرستان الباكستانية ستدخل التاريخ – إن لم تكن قد دخلته فعلا – كواحدة من أهم معاقل تصدير الإرهابيين والانتحاريين إلى أوروبا وغيرها في العقد الحالي، و ربما العقود التالية إن تركت من دون سيطرة.

إذ لم تعد الأدلة اليوم مقتصرة على ما تم جمعه من معلومات حول الأشخاص الذين تورطوا في هجمات السابع من تموز ٢٠٠٥ على وسائل النقل العامة في لندن، أو في حوادث مشابهة أخرى في بريطانيا خلال السنتين الماضيتين، ومعظمهم ثبت انه عرج على وزيرستان وتلقن علوم الكراهية والتطرف في مدارسها وتلقى فنون التفجير والقتل والعنف في معسكراتها.

فالمخطط الذي أحبطته السلطات الألمانية أوائل الشهر الجاري لضرب منشآت ومحال ومراكز يرتادها الأمريكيون في ألمانيا، بات هو الآخر يشير بأصابع الاتهام إلى وزيرستان بحسب ما تسرب عن صلات وروابط و تاريخ المتورطين الرئيسيين فيه، وهم اثنان من الألمان اللذين تحولا إلى الإسلام ومواطن تركي مسلم. هذا ناهيك عن تطابق الوسائل التي كان هؤلاء يعتزمون استخدامها للقيام بعملياتهم مع تلك التي استخدمت في لندن وأودت بحياة ٥٦ شخصا، وهي المحاليل الكيمياوية المتوفرة في الأسواق من نوع "هيدروجين بيروكساييد" الذي يمكن عن طريق تركيزه وخلطه بمواد أخرى صنع قنابل شديدة الانفجار.

وطبقا لما ذكرته المدعية الفيدرالية العامة في ألمانيا "مونيكا هارمس" فان اثنين من هؤلاء الثلاثة تبين أنهما تدربا على أعمال التفجير والقتل في وزيرستان. وهذا لا يختلف عما قالته مصادر الشرطة الألمانية من أن تحقيقاتها قادتها إلى أن الرجال الثلاثة أعضاء في خلية مرتبطة بالحركة الإسلامية الاوزبكية التي تسعى إلى الإطاحة بحكم الرئيس إسلام كريموف العلماني في طشقند، والتي سبق أن أعلنت مسؤوليتها عن تفجير انتحاري في تموز ٢٠٠٤ بالقرب من سفارتي الولايات المتحدة و إسرائيل في العاصمة الاوزبكية. فهذه الحركة كما هو معلوم كانت تتخذ من أفغانستان معقلا لها، ثم اضطرت بعد سقوط نظام طالبان في تشرين الاول ٢٠٠١ إلى الانتقال تحت قيادة زعيمها "طاهر يولداشيف" إلى وزيرستان التي تحولت إلى بؤرة لتجمع مقاتلين وجماعات أصولية متطرفة من دول عدة، لاسيما أن سكان هذه المنطقة بجزءيها الشمالي والجنوبي عرف عنهم تشددهم الديني وتعاطفهم مع طالبان وتنظيم القاعدة بدليل صور بن لادن المعروضة في أسواقهم، ومدارسهم الدينية التي تدرس فكره المتطرف.

وكتب الباحث المتخصص في شؤون الحركات الأصولية "سيد سليم شاهزاد"، وهو مطلع وملم تماما بأوضاع وزيرستان بحكم انتمائه إلى باكستان، مؤخرا بحثا ذكر فيه أن المقاتلين الأجانب في هذه المنطقة موزعون على معسكرات مختلفة بحسب جنسياتهم، وأن الذين يقومون على تدريبهم هم ثلاثة من قادة القاعدة: ابو ناصر المسؤول عن تدريب المقاتلين الباكستانيين والصينيين الاوغور القادمين من إقليم تركستان الشرقية، وابو عكاش المسؤول عن تدريب المقاتلين الاوزبك والطاجيك، وابو حنيفة المسؤول عن تدريب المقاتلين العرب والأكراد والأتراك والبوسنيين والأوروبيين. ويضيف الباحث الباكستاني أن القادة الثلاثة اضطروا في الفترة الأخيرة إلى الانتقال مع مقاتليهم إلى مواقع معزولة على حدود باكستان المتاخمة لأفغانستان مثل "شاوال"، من بعد أن كانوا يتركزون في "ميرعلي"، وذلك نتيجة لمصادمات دموية ما بين القبائل المحلية المؤيدة لهم و تلك التي تحملهم مسؤولية الضربات الجوية الباكستانية ضد المنطقة. هذه المصادمات التي يقال أنها تسببت أيضا في مقتل المئات من المسلحين الاوزبك.

وعليه يمكن القول أن الرجال الثلاثة المتورطين في المخطط الألماني، إن لم يكونوا قد تدربوا فعلا في المعسكر التابع لأبي حنيفة في وزيرستان مثلما قالت المدعية العامة الألمانية، فإنهم في الأقل كانوا على اتصال بأبي حنيفة أو بتلامذته الأجانب من أولئك الذين إذا ما استعصى عليهم دخول أوروبا لتنفيذ عمليات إرهابية ما، لجأوا إلى الاستعانة بمعارفهم ونشر ما تعلموه في أوساطهم وتحريضهم على تنفيذ الأعمال الإرهابية نيابة عنهم.

ويبدو أن في جعبة السلطات الألمانية الكثير من التفاصيل التي لم تكشف عنها بعد حول دور وزيرستان في ذلك المخطط الإجرامي، خاصة أنها أعلنت أنها كانت تراقب الرجال الثلاثة وتتبع اتصالاتهم منذ كانون الاول ٢٠٠٦، هذا فضلا عن التفاصيل التي حصلت عليها من حملات التوقيف والاعتقالات التالية و التي شملت حتى الآن عشرة أشخاص معظمهم من الجنسيتين الألمانية والتركية، و بينهم في الأقل واحد من باكستان و آخر من لبنان. و المثير في هذه التوقيفات هو أنها شملت أول مرة في تاريخ ألمانيا أشخاصا يحملون الجنسية التركية، و هذا في حد ذاته تطور خطر و باعث على القلق كون ألمانيا تحتضن الملايين من الأتراك.

أما الولايات المتحدة، التي استهدف المخطط تحديدا قاعدتها العسكرية بالقرب من فرانكفورت (قاعدة رامشتاين) و أماكن الترفيه الألمانية التي يرتادها جنودها، فقد تدفعها الأدلة المتجمعة حول دور وزيرستان في المخطط إلى التخلي عن ترددها و حذرها في القيام بعمليات عسكرية واسعة داخل الأراضي الباكستانية في وزيرستان وسواها من معاقل الإرهابيين الخارجة عن نطاق سيطرة الدولة الباكستانية. و المعروف أن واشنطن لئن هددت بطريقة غير مباشرة بالقيام بمثل هذه الخطوة أكثر من مرة، فإنها التزمت حتى الآن الصبر خوفا من جرح كبرياء المؤسسة العسكرية الباكستانية الحليفة أو التسبب في انقسامها وبالتالي زيادة متاعب الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف الذي يعاني نظامه أصلا أوضاعاً داخلية حرجة و متفاقمة.

بقي أن نقول: إذا كانت ألمانيا قد نجحت في إحباط المخطط المذكور قبل تنفيذه و اعتقال المتورطين و المشتبهين فيه، فيما عدا تركياً يقال انه تمكن من السفر إلى الخارج، بفضل جاهزيتها و خبرتها الطويلة منذ أن كانت مسرحا لأكثر من عملية إرهابية قامت بها منظمات شرق أوسطية ثورية أو منظمات ألمانية راديكالية مثل "بادرملينهوف" في سبعينيات القرن الماضي، فهل تستطيع دول أخرى تدارك هذا الوباء الفتاك القادم من وزيرستان قبل تفشيه في أجسادها؟

العجز الغذائي في الوطن العربي .. الاشكالية والتداعيات

د. عماد علو
اكاديمي

المقدمة

أن استعمال سلاح أو سلطة الغذاء من قبل الدول الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية بات من تقاليد سياستها الخارجية وهي تستغله بشكل خاص في سنوات الانتاج العالمي الصعبة عندما ينقص عرض الحبوب ولقد كان هنري كيسنجر وزير خارجية امريكا الاسبق قد هدد علناً خلال الحظر النفطي العربي عام ١٩٧٣ (حرب تشرين) بقدرة الغرب على استعمال سلاح التجويع ضد الأمة العربية وهذا ما قامت به فعلاً ضد العراق في أوائل التسعينيات وكانت نتيجة أكثر من (١٣) عاماً من الحصار الغذائي أضعاف العراق وانهياره ومن ثم احتلاله عام ٢٠٠٣ وأنه لأمر ذو دلالة أن يكون عنوان النفط مقابل الغذاء أحد عناوين ذلك الحصار. ويكشف هنري كيسنجر في مذكراته سنوات الفوران (الاضطراب) ((Years of Upheaval عن كيفية استخدام سلاح الحبوب كوسيلة للضغط والمقايضة على بعض القرارات السياسية السوفياتية ويفصح عن كيفية المساومة مع السوفيات آنذاك لـ " الربط بين هجرة اليهود السوفيات وعقد الاتفاقات التجارية " وأنه لأمر ذو دلالة أن يكون عنوان هذا القسم من كتاب المذكرات الضخم هو " الحبوب والمهاجرون" (Crain and Emigrants) وأن يقفز عدد الذين سمح لهم بالهجرة من اليهود السوفيات نتيجة للضغط الغذائي والتجاري من (٤٠٠) عام ١٩٦٨ الى نحو (٣٥) الفاً عام ١٩٧٣ ان تفاقم وتصاعد التهديد للامن الغذائي العربي بلغ أحياناً مستويات حرجة ولتشكل سيفاً مسلطاً فوق الرؤوس في عالم تشتد فيه حمى التنافس للسيطرة على الاسواق ويزداد فيه استخدام الغذاء كوسيلة للضغط الاقتصادي والسياسي نتيجة لتوسيع الفجوة الغذائية التي يعانيها العرب وبالتالي أبقاء الجسد العربي ضعيفاً قابلاً للاختراق ومن ثم تسهيل عملية الهيمنة والسيطرة على ثروات ومقدرات الوطن العربي . ولقد أدى أستيراد المواد الغذائية بمعدلات نمو متزايدة الى هزات قوية أصابت الامن الغذائي العربي خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة لقصور الطاقة الانتاجية الزراعية العربية عن تأمين حاجات الاستهلاك بسبب أستهداف مقومات الامن الغذائي العربي من قبل مهددات خارجية وداخلية للامن الغذائي العربي الأمر الذي جعل من عملية تأمين الغذاء واحدة من أكبر المعضلات التي تواجه الاقطار العربية وتجعلها عرضة للضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخارجية وبما يتناقض مع مصالحها الحقيقية .ولذلك وجدنا من المفيد لنا القاء الضوء على الاشكاليات الناجمة عن العجز الغذائي في الوطن العربي وتداعياتها .

مفهوم الامن الغذائي

لقد أصبح الاهتمام بمفهوم الامن الغذائي يظهر بشكل كبير منذ السبعينيات من القرن الماضي، وبالتحديد عندما ألقت الازمة الاقتصادية بضلالها على دول العالم الثالث لذا أنعقد مؤتمر الغذاء العالمي عام ١٩٧٤ حيث شهد هذا المؤتمر أنبثاق هيئة تهتم بالبحث والمتابعة لمشكلة الغذاء في العالم عرفت (بالمجلس العالمي للتغذية) هدفها متابعة تطور الانتاج الغذائي العالمي وأوضاع سوق المواد الغذائية والعمل على الاستجابة الفعالة لاحتياجات البلدان النامية . وفي ضوء ذلك ظهر عدد من المفاهيم للامن الغذائي سوف نتطرق الى بعضها بالقدر الذي يحدد لنا المعنى الواضح لمفهوم الامن الغذائي.

فعلى الصعيد الدولي حددت (منظمة الاغذية والزراعة) التابعة للأمم المتحدة مفهوم الامن الغذائي حددته بالعبارات التالية (ضمان حصول كل الافراد وفي كل الاوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية والسلامة. كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة ولايتأتى ذلك الا بتوفير إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة مادياً وأقتصادياً للجميع). وعربياً (حددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية) مفهوماً للأمن الغذائي على النحو الأتي: (توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة ، وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية أعتماداً على الانتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لانتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته للمواطنين العرب بالاسعار التي تتناسب مع دخولهم وأمكانياتهم المادية). وعلى صعيد الدولة فأن الامن الغذائي يتحقق (عندما يكون انتاج وتسويق وتنظيم تجارة تلك الدولة قادراً على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الاوقات حتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الانتاج المحلي وظروف السوق الدولية) . وهذا يعني مسألة الامن الغذائي يأتي في المرتبة الأولى من وظائف الدولة الاساسية بحيث تتبنى سياسة قادرة على تلبية أحتياجات المجتمع وتوفير الامكانات المالية التي تسمح للدولة باللجوء الى الخارج . أذن يعد الامن الغذائي متوفراً في حالة حصل كل فرد من أفراد المجتمع وفي كل الاوقات على حاجتهم من الغذاء كي يعيشوا موفوري الصحة وهذا يتطلب ضمان توافر الغذاء وتثبيت الاسعار وزيادة فرص العمل والدخول والانتاج الغذائي كما يتضح لنا أيضاً أن الامن الغذائي هو هدف سام تسعى الشعوب لتحقيقه ومواجهة الصعوبات والعوارض الطبيعية والتهديدات الخارجية والداخلية وتأمين كل الظروف من أجل توفير الغذاء للجميع من مصادره المحلية والخارجية.

الأكتفاء الذاتي الغذائي

لقد تفاوتت وجهات النظر حول المجال الحيوي الذي يجب فيه توفير الامن الغذائي فالبعض يعتقد أن الامن الغذائي يجب توفيره على المستوى العالمي بما يضمن سد احتياجات سكانه والبعض الأخر يعتقد أن تحقيق الامن الغذائي يجب أن يكون على المستوى الاقليمي، أي يستطيع كل اقليم انتاج ما يكفي لحاجة سكانه من الغذاء. وعلى هذا الأساس سعت كل دولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من أجل الوصول الى وضعية تقوم على أنتاج كل ما يحتاجه مواطنوها من طعام وغذاء. إلا أن مفهوم الاكتفاء الذاتي يختلف عن مفهوم الامن الغذائي فلا يعني مفهوم الامن الغذائي أن تنطوي الدولة على نفسها وتنعزل عن العالم فلا ترتبط به علاقات تجارية ولامصالح متبادلة . كما أنه لا يعني أن تتولى دولة ما إنتاج كل ما يحتاجه من غذاء محلي دون الاخذ بعين الاعتبار جدوى ذلك من وجهة النظر الاقتصادية . وهو بلا شك لا يعني ان تنتج الدولة كل السلع التي تحتاجها للغذاء وما من دولة اليوم لا تستورد ولا تصدر بعض المواد الغذائية حتى بالنسبة لتلك الدول المعروفة بدول الفائض الغذائي. ومن جهة أخرى لا يعني مفهوم الامن الغذائي أن يتوفر للدولة كل العملات الصعبة التي تستطيع بها أن تستورد ما يحتاجه مواطنها من غذاء ، فالامن الغذائي في ظل الظروف الراهنة يعني أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة أقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في انتاج السلع التي تحتاجها وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية إذا لزم الامر. وان تتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنان معاً. بحيث يتوفر لها ماتحتاجه من العملات الصعبة لاستيراد المواد الغذائية التي لاتتوفر فيها الميزة النسبية لانتاجها محلياً وأن توفر لكل مواطنيها مايكفي من الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة التوزيع لكل افراد الشعب وبالاخص ذوي الدخل المحدود في الوقت نفسه تحقق مخزوناً كافياً من الغذاء يكفيها على الاقل لمدة ثلاثة أشهر كاملة تلجأ لها في الظروف غير الصعبة أو الاضطرارية مثل ظروف التوتر السياسي والعسكري في المنطقة.

العجز الغذائي العربي

أن واقع حال الدول العربية اليوم يؤشر عجزاً متفاقماً في الغذاء بلغ حدودا خطرة وجعل الوطن العربي من أكثر مناطق العالم تبعية ومن أكثرها هشاشة من حيث الامن الغذائي ، فمعاضل الغذاء في كل من العراق والسودان ووسوريا والاردن ومصر والصومال إضافة الى دول مجلس التعاون الخليجي، لاتحتاج الى توضيح لبيان عمق واتساع الفجوة الغذائية التي يعانيها العرب اليوم (الفجوة الغذائية : هي المتاح للاستهلاك من المواد الغذائية (اي المستورد – المصدر + المنتج محلياً) منقوصاً منه المنتج محلياً والمحصلة هي بالنهاية : استيراد –تصدير وواضح ان هذه المعادلة تصرف النظر عن المعونات الغذائية المجانية نظراً لتفاهتها وعدم استمراريتها وصعوبة قبولها أحياناً اذا ماعلمنا ان معظم المعونات ذات " أثمان" سياسية باهظة وأحياناً مهينة وعلى حساب الحقوق والكرامة العربية) . ولقد ارتفعت نسبة الاعتماد على الاستيراد لتوفير الغذاء خلال عقدين من الزمان من نحو ٢٧ ٪ خلال الاعوام ١٩٦٩-١٩٧١ الى ٤٤,٥ ٪ خلال الاعوام ١٩٨٨-١٩٩٠ (مقابل ١٠,٥ ٪ كمتوسط عام للعالم النامي) . واصبحت معظم الاقطار العربية تعتمد على الاستيراد وعلى المعونات الاجنبية في تأمين قسم اساسي من غذائها . وقد تجلى ذلك في الفجوة الغذائية العربية (استيراد – تصدير) التي كانت ضيقة ومحدودة الاهمية في اوائل السبعينات من القرن الماضي (فترة الطفرة النفطية ومباشرة سياسات الانفتاح) وبلغت مستويات مخيفة في نهاية الثمانينيات والتسعينيات. لقد انتقلت القيمة الاجمالية للفجوة الغذائية العربية من حوالي ٠,٦٠١ مليار دولار عام ١٩٧٠ الى حوالي ٨,٤٣مليار دولار عام ١٩٧٥ . ثم أستمرت بالتزايد لتبلغ حوالي ١٠,٤٩ مليار عام ١٩٨٠ ، ثم ١٢,٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٥ ، ثم أرتفعت عام ١٩٩١ الى ١٢,١٦ مليار دولار ثم الى ١٣,٧١ مليار دولار عام ١٩٩٢ بحيث ارتفع متوسط النصيب السنوي للفرد من الفجوة الغذائية في المنطقة العربية بسرعة لافتة ومقلقة وتضاعف لأكثر من عشر مرات خلال حوالي ١٥ سنة متنقلاً من ٥ دولارات عام ١٩٧٠ الى مايتراوح بين ٥٠-٧٠ دولاراً في السنة خلال عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات مع الاشارة الى أن هذا الرقم الاخير يقفز في دول مجلس التعاون الخليجي الى ما يتراوح بين ٢٣٠-٣٠٠ دولار . ومن واقع رصد تطور قيمة الفجوة الغذائية العربية لأهم المجموعات السلعية الغذائية سنة بسنة خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) يتضح انه في الوقت الذي كانت فيه قيمة الواردات السنوية من تلك المجموعات السلعية الرئيسية تتزايد بتسارع هائل وتسجل رقماً اقتربت قيمتها في بعض السنوات من ١٤ مليار دولار ، كانت قيمة الصادرات العربية للمجموعات السلعية نفسها راكدة تقريباً تحوم حول مستويات ضعيفة بقيت دوماً اقل من مليار دولار في السنة الواحدة. أن الوطن العربي بوضعه التنموي والاستهلاكي الراهن يعاني عجزاً غذائياً خطراً وهو حالياً يستهلك من الغذاء اكثر بكثير مما ينتج ، وأن نسب الاكتفاء الذاتي (نسبة الكميات المنتجة الى المتاح للاستهلاك) هي حالياً اقل من ٦٠ ٪ بالنسبة لكثير من المجموعات السلعية الاساسية حسب المنظمة العربية للتمية الزراعية .

اشكالية العجز الغذائي العربي

إن حاجة الانسان للطعام هي أكثر الحاجات الحاحاً كونها حاجات غريزية متجددة ولذلك ظلت مشكلة توفير الغذاء هي الشغل الشاغل لكل المجتمعات وعلى مر العصور تتزايد حدتها تارة وتخف تارة اخرى تبعاً لتغير الظروف سواء كانت بيئية أو أقتصادية أو سياسية أو أجتماعية . أذن فالمشكلة ليست وليدة اليوم بل تمتد الى سنوات طويلة ، ولابديل أمام اي بلد وهو يواجه الانهيار الراهن بامنه الغذائي إلا بالعمل لتنمية موارده الغذائية ، لان البديل هو المجاعة أو في أفضل الظروف الوقوع تحت السيطرة التامة للدول المصدرة للغذاء أو بعبارة أخرى الدول الاقوى أقتصادياً ومن ثم البقاء في إطار مشكلة أنعدام الامن الغذائي وهذا ماتحاول الستراتيجية الامريكية والصهيونية تنفيذه في الوطن العربي وماالعراق وفلسطين إلا انموذجان حيان لتلك الستراتيجية . وعليه فأن أنعدام الامن الغذائي أو العجز الغذائي يمكن تعريفه بأنه (الخوف من أن كمية الغذاء المتاح لاتلبي المتطلبات الغذائية الدنيا للفرد في فترة زمنية معينة) . وهو نوعان مزمن وعابر . فانعدام الامن الغذائي المزمن : هو تغذية غير كافية مستمرة يسببها عدم القدرة على تحصيل أو أنتاج الغذاء ، وهو يؤثر في الطبقات والاسر الاجتماعية التي تفتقر على الدوام الى القدرة على شراء الغذاء الكافي وعلى أنتاجه بنفسها . أما أنعدام الامن الغذائي العابر (العجز الغذائي العابر) : فهو هبوط مؤقت في وصول المجتمع والأسر لغذاء كاف وينتج من تقلب الاسعار الغذائية والانتاج الغذائي أو دخول الاسر لأسباب مختلفة . وينبغي هنا التفريق بين ماهو غذاء وماهي تغذية ، فالغذاء هو توفير الطعام لمجموعات السكان كافة بينما تعني التغذية حصول الانسان على الطعام المتوازن والصحي .

تداعيات العجز الغذائي العربي

يمكن حصر التداعيات السلبية الخطرة للعجز الغذائي العربي على النحو الأتي:

أ. أقتصادياً : إن تخصيص مبالغ من العملة الصعبة تقدر بأكثر من (١٢-١٤) مليار دولار سنوياً لتغطية فاتورة هذا العجز ، الأمر الذي يعني استنزافاً للموارد المالية وارهاقاً للاقتصاد وبخاصة في الاقطار غير المصدرة للنفط ، وتفاقماً في عجز الميزان التجاري الزراعي الخارجي وتضخيماً للمديونية في بعض الاقطار ، ومن ثم تكريساً ودفعاً نحو التبعية وأضراراً بالتنمية بمجملها مما يعني إخلالاً كبيراً للامن الوطني للاقطار العربية ومن ثم للامن القومي العربي . وعليه فأن تحريك التنمية وتطويرها والتركيز على تحسين وتطوير الانتاج الزراعي بالذات سيكون من الناحية الموضوعية المخرج الوحيد من التبعية لقوى الهيمنة الخارجية .

ب. اجتماعياً وأمنياً . أن سعي قوى الهيمنة الخارجية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني وحلفائهم للتضيق على حاجات الانسان الغذائية لاثارة حساسية الفئات الشعبية الواسعة ذات الدخول المحدودة على أرتفاع اسعار وندرة السلع الغذائية واستغلال ردود فعلها الغاضبة لتفويض أستقرار الانظمة العربية وتعطيل عملية التنمية في الدول العربية ومن الامثلة على ذلك أنتفاضة الخبز الشهيرة في القاهرة والاسكندرية في كانون الثاني ١٩٧٧ كذلك الاحتجاجات والاضطرابات في العديد من سنوات الثمانينيات والتسعينيات في تونس والجزائر العاصمة والرباط والاردن. إن العجز الغذائي يثير التساؤلات الجوهرية حول كفاءة ونزاهة الحكومات والنظم الحاكمة في الوطن العربي .

ج. سياسياً . إن العجز الغذائي يعني في عالم اليوم التبعية الغذائية التي تعني بدورها الخضوع لمخططات وأطماع ومصالح الدول الموردة (المانحة) وأهمها وأولها اليوم الولايات المتحدة الامريكية ثم الاتحاد الاوربي . لذلك فانه غالباً مايؤدي الى تهديد أو تقييد أو ابتزاز أو أرتهان القرار السياسي العربي بدرجة أو بأخرى لتلك القوى الغربية أي بعبارة أدق وفي المحصلة النهائية يؤدي الى تبعية سياسية من منطلق أن (من لايملك قوته لايملك ارادته) وهذا ماظهر جلياً خلال العقدين الماضيين في الوطن العربي . إن العلاقة بين التبعية الغذائية والتبعية السياسية أو لنقل بين الغذاء وثمنه السياسي هي على درجة من الوضوح بالنسبة لعدد من الاقطار العربية المهمة وهذا ينطبق بشكل مأساوي على العراق اليوم في ظل مايعانيه من احتلال امريكي . و مصر التي تقترض (لكي تأكل) قروضا تجارية بفوائد عالية أو قروضاً ميسرة مادامت امريكا تتفضل عليها وتمنحها فرصة الاستفادة من برنامج فائض الحاصلات الزراعية .

الخاتمة

إن قراءة تحليلية نقدية عصرية في واقع الوطن العربي تبين أن للوطن العربي من الموارد الارضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية ومن التجارب مايكفي من حيث المبدأ لتحقيق مستوى معقول من الاكتفاء الغذائي العربي في حال حماية تلك الموارد وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها . إلا أن ذلك يتوقف بدوره وبالدرجة الاولى على توفر الارادة السياسية الحرة الواعية والمصممة وعلى سيادة القرار السياسي والانتاجي والاجتماعي السليم التي تشكل أهم مفاتيح التنمية والنهضة الشاملة. إن تطوير وتطبيق استراتيجية تنموية كهذه قد يتطلب خوض المعارك على غير جبهة داخلياً وخارجياً وقد يفرض وقد حصلت فعلاً مواجهات قاسية مع القوى الطامعة بتكريس ومواصلة سياسة الاستغلال والهيمنة والسيطرة على ثروات ومقدرات الوطن العربي وجعله تابعاً أو عاجزاً غذائياً ومن ثم سياسياً أو خاضعاً لتوليفة منهما معاً . إن حق الانسان والأمم في التنمية الذاتية المستقلة هو من الحقوق الاساسية والمشروعة وهو حق أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي وذلك في قرارها رقم ١٢٨/٤١ بتاريخ ٤/ كانون الاول / ١٩٨٦ (أعلان الحق في التنمية) وهو حق لامناص من التمسك به ومن ممارسته استناداً الى معطيات موضوعية ومقومات أساسية لتحقيق الامن الغذائي العربي.

توجهات المسار السياسي

خليل وعد الله
محلل سياسي

شهد المسار السياسي العراقي في النصف الثاني من العام الحالي متغيرات مهمة وحساسة اوجدت خلافات وتوجهات جديدة تصاعدت وتيرتها مع قضايا اخرى مهمة على الصعيد الدولي واخرى في الشأن الداخلي للولايات المتحدة الامريكية فضلا عن التوتر الاقليمي في الخليج.

من الملاحظ ان طبيعة الخلافات السياسية في العراق عادة ما تتخذ طابعا آنيا أي انها تنشأ من مواقف دفاعية تثيرها قضايا عارضة منها على سبيل المثال قضية وزير الثقافة وايضا قضية رئيس البرلمان محمود المشهداني وهناك خلافات اخرى قد لا تتمتع بالشرعية المطلوبة كالدعوات المتتالية لاجراء تغييرات جذرية في الحكومة العراقية.

لاشك ان العملية السياسية في العراق هي في اطوارها الاولى وتحتاج الى فترة من النضج مع ادراك حقيقي لاهمية الثوابت الدستورية والتوجهات الوطنية واذا ما وقع أي خلاف فان الدستور هو الفيصل ومصلحة العراق هي القاعدة والارتكاز الا اننا مع الاسف نرى ان اغلب الخلافات التي تعصف في المسار السياسي العراقي تنصب في الانوية والمصلحة الذاتية القاصرة ولا تأخذ بالاعتبار حساسية الشارع العراقي ووجوب توحيد الصف من اجل قهر التحديات واولها الوضع الامني المتردي.

لقد بات من الواضح ان الصراعات السياسية الداخلية تفقدنا العديد من المواقع فالكثير من المدن التي كانت انموذجا في الامن والاستقرار باتت الان مهددة بموجات عنف جديدة فضلا عن التوتر الامني الحاصل الان في مناطق عدة كانت قبل اشهر تقع ضمن تصنيف المناطق الامنة. هذا التغيير جاء بسبب عدم القدرة على المحافظة على الانجازات والانجرار خلف صراعات سلطوية وفئوية على حساب المصلحة العامة. ان الخطر الاكبر يتمثل من وجهة نظرنا في الخشية من انهيار امني او من ضعف قد يطول الخطة الامنية المنفذة حاليا والتي اثبتت الوقائع على الارض انها جاءت بنتائج مثمرة وان تطويرها وامتدادها الى محافظات اخرى احد اهم الاهداف ستراتيجية. ان المحافظة على منجزات الخطة الامنية يجب ان يدعو الاطراف السياسية كافة الى الالتزام بقواعد العمل السياسي المنضبط وتفضيل المصلحة الوطنية على المصالح الفردية وهذا يلزم السياسي قبل العسكري بالعمل وفق سياق واحد.

لا يمكن ابدا الاستهانة بما جرى تحقيقه في الاشهر الستة الماضية على الصعيد الامني كما ان الحكم على عمل الحكومة يجب ان يمر بالمضمار الامني اولا. واذا ما قلنا ان قدرة عسكرية كالتي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية تواجه صعوبات جمة في مسألة حسم المعارك على الارض فأن مقارنة الجهد العسكري العراقي بهذا يعطي مؤشر معقول وطيب لنجاح كبير.

بالتأكيد ان العراق بحاجة الى عمل واسع وجبار في مجالات مختلفة اقتصادية وتعميرية الا ان الوضع الامني هو صاحب الاولوية في الوقت الحاضر وان أي عمل سياسي مضاد للحكومة يعني عرقلة العمل في المجال الامني وبالتالي ارباك الخطط وتعطيل الطاقات.

لابد للمسار السياسي من ان يتوجه في مجمله نحو رص الصف وتوحيد الجهود وهذه المثالية لابد من ان تكون مرفوضة بالنسبة للذين لايرون في المشهد السياسي سوى انفسهم ومصالحهم الشخصية الا ان النجاح يكمن اولا في الامن ومواجهة المخاطر التي تحيق بحياة المواطن العراقي وهو امر يجعل كل الخلافات مؤجلة الى حين توفير الامن والاستقرار وهذا لن يتحقق الا بمسار سياسي منضبط يمتاز بالوطنية.